

واشنطن : تبييض صفحة الإرهاب

■ **حميدي العبدالله**

بتاريخ 10–7-2015 نشرت صحيفة «واشنطن بوست»، وهي من كبرى الصحف الأميركية، ومعروف عنها دعمها لخيّار التدخل العسكري الأميركي المباشر في سورية، ومن أشدّ ناقدَي استراتيجية أوباما، مقالاً لشخص يدعى «البيّن نحاس»، قدّمته على أنه «رئيس العلاقات السياسية الخارجية لأحرار الشام» تحت عنوان «عواقب مميتة لتصنيف الثوّار في سورية»؛ أدان فيه تصنيف الجماعات المعارضة المسلحة بين معتدلين ومتطرفين.

معروف أنّ أحد أبرز قادة هذا التنظيم ومن كبار مؤسّسيه أبو أحمد السوري الذي اغتالته «داعش» في حلب، وكان مؤدّاً من قبل أمين الظاهري لتشكيل هذه المنظمة الإرهابية. وثمة أشخاص قياديون آخرون من «أحرار الشام» مصنّفون من قبل الولايات المتحدة كإرهابيين، ومع ذلك أفسحت كبرى الصحف الأميركية ومحتت الفرصة لقاائه في هذا التنظيم الإرهابي لمخاطبة الرأي العام الأميركي والغربي.

لا شك أنّ مجرد السماح بنشر هذا المقال، في الوقت الذي يدعو فيه الكثير من المسؤولين في الغرب إلى تقييد استخدام الإعلام من قبل التنظيمات الإرهابية يشكّل إدانة دافعة للصحيفة وللقوى والتيارات التي تمثلها في الكونغرس وفي النخبة الحاكمة الأميركية بالتواطؤ مع الإرهاب والتعاون معه وتبييض صحخته وتقديمه على نحو مغاير لسلوكه الفعلي.

المقال المنشور لم يخف هوية هذا التنظيم الإيديولوجي، فكانت المقال قال بصراحة إنّ تنظيم «أحرار الشام» جماعة إسلامية، ومعروف أنّ الجماعات الإسلامية تلتزم بإقامة نظام حكم يستلهم الشريعة الإسلامية وفق تفسير هذه الجماعات لهذه الشريعة. ويديهي أنّ هذا التفسير يحارب المذاهب والأديان الأخرى، ويرفض مساواة الرجل والمرأة، ويرفض مبدأ الديمقراطية وتداول السلطة. ومعروف أنّ الحكومات الغربية، والنخب الحاكمة الغربية دائماً تصدح بشعار أنّ المعيار في تعاملها مع الأنظمة والحكومات يتجسد في مدى تطابق قيمها مع القيم الأميركية والغربية، فهل القيم التي تعتقدُها هذه الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها «أحرار الشام»، تمثل قواسم مشتركة مع القيم الأميركية، ولماذا القيم الأميركية ترفض مساواة المرأة بالرجل أو تداول السلطة ديمقراطياً، أو احترام حقوق الأديان والمذاهب الأخرى؛ إنن ما الذي يجمع هذه الجماعات الإسلامية مع القيم السائدة في الغرب؟ من الواضح أنّ المسألة ليست مسألة قيم مشتركة، بل مسألة سياسية بالدرجة الأولى، والقيم التي تتغنى بها النخب الغربية، ولا سيما الأميركية، أي مجرد شعارات طنانة من أجل تضليل الرأي العام، فطالما أنّ الجماعات الإرهابية تضعف الدول والحكومات المستقلة والتي ترفض سياسة الهيمنة الغربية والأميركية، فلا بأس من التعامل معها ووصفها بالثوّار حتى لو كانت هذه الجماعات جماعات إرهابية موصوفة.

سورية... لا مكان للرمادي

تستمرّ وحدات الجيش السوري مدعومة بالدفاع الشعبي ولجان الأهالي وقوات المقاومة بتحقيق التقدم على مختلف المحاور العسكرية في وجه المجموعات المسلحة، بينما تفكك الجيش العسكرية لجهة «النصرة» التي تشكل القوة المحورية حول هذه الجماعات، في مقابل تحجيم اندفاعات تنظيم «داعش» عند حدود التقدم الذي حققه الشهر الماضي في مدينة تدمر مع الهجوم المعاكس للجيش السوري وتمكّنه من السيطرة على المرتفعات المحيطة بالمدينة.

يحدث ذلك بينما تشهد مبادرة الرئيس الروسي لحلف إقليمي يضمّ سورية وتركيا والسعودية والأردن في مواجهة الإرهاب أول محاولة لتوظيف اندفاعة التقاهم حول الملف النووي الإيراني في ترتيب الجبهة بمواجهة خطر الإرهاب الذي قد يواب الجميع بلا استثناء ولم يعد ترفاً يمكن لتركيّا والسعودية خصوصاً استخدامه لإخضاع سورية.

يمسك المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا بحصيلة مفاعيل مبادرة بوتين ليستعدّ نحو إقلاع جديد من المحطة التي توقفت عندها محادثاتنا التشاورية التي راوحت مكانها لملء الوقت الضائع قبل ولادة التقاهم متفانلاً ووصل إلى دمشق حاملاً حصيلة مباحثاته الإقليمية التضخيرية حول الملف النووي الإيراني، وهكذا عاد دي ميستورا هذه المرة من طهران متفانلاً ووصل إلى دمشق حاملاً حصيلة مباحثاته الإقليمية التضخيرية لجلولة جديدة من الحوار السوري السوري يفترض أنّ تتضمنها مقاربته أمام مجلس الأمن الدولي يوم الخميس المقبل، وتقوم محاولة دي ميستورا على التوصل إلى تفسير موخّ لبنان جنيف الأساسي الصالدر عن وزيرَي الخارجية الروسي والأميركي قبل ثلاثة أعوام، وخصوصاً الجواب على سؤال آيّا من الأوبوليتيين تحكم الأخرى، إعادة تكوين السلطة أم الحرب على سوريا، بعدما تكفل التقاهم على الملف النووي الإيراني بإزالة التحفظ الأميركي على شراكة إيران مع الدول المعنية بالمساهمة في رعاية الحوار، وتقوم مبادرة دي ميستورا وفقاً لمصادر أممية هذه المرة على وضع مصير الرئاسة السورية جانبا، وتركها لما بعد الانتخابات النيابية في الربيع المقبل، والتي تشكل الفقرة الأهمّ في مبادرة دي ميستورا لتشكيل حكومة معبّرة عن مشيئة السوريين تخرج من صناديق الاقتراع تحت مراقبة أممية بعد الاطلاق من اعتبار الحرب على الإرهاب سبباً كافياً لتوحيد جهود السوريين في إطار حكومة وحدة وطنية تشرف على الانتخابات وتتولى قيادة هذه الحرب من ضمن صيغ اعتراف دولية وإقليمية بهذه الحكومة وتطبيق العدالات معها.

أي ضفة لا تقلل أهمية نجحت واشنطن في إبرام التقاهم المعلق مع حكومة الرئيس التركي رجب أردوغان وحزبه، بالفصل بين الحرب مع «داعش» والمواجهة مع الدولة السورية التي كانت تسترطها حكومة حزب العدالة والتنمية لتسهيل استخدام قاعدة «إنجرليك» من جانب الطائرات الأميركية، وبمينا تداولت الأوساط الأميركية تخلي أنقرة عن مطالب ملء إقاعة مناطق عازلة على الحدود أو مناطق خطية نظراً لكثرة واشنطن تقيّد أنقرة بضغط حدودها لجهة تدفق المقاتلين ومرور الطيران، اندكت والعقاد والمال عبرها، بينما كانت تقابل «داعش» عملياً بعلان الحرب بصورة ميدانية على القوات التركية فبردي ضابطاً وشرطياً في دورية حدودية ردا على التطورات التي أعقبت تفجير «داعش» لتفجّر كودي داخل تركيا على الحدود السورية التركية. المسارات السياسية والعسكرية في سورية تتكامل لنقول إنّ مشروع الدولة السورية يسبق تقدّموا واضحاً، وإنّ الضبابية والعبثية في المشهد السوري لم يعد لها مكان، وإنّ على الأطراف السورية التي تعبّثت طويلاً على هذه الضبابية وتلك العبثية أن تحسم أمرها سريعاً لتتحجّر نفسها مقدّماً في مشهد سورية المقبل.

سقوط المناطق العازلة

- حقيقتان يعرفهما كل متابعي الحرب على سورية.
- بلا تركيا لأحرب.
- بلا مناطق عازلة على الحدود سيظلها حظر جوي لا تأثير للحرب.
- أدرك الأميركيون والفرنسيون والسعودية وإسرائيل» ذلك فكانت تركيا ساحة الحرب الخلفية.
- كان معيار الترتيكي لمساهماته في الحرب كيف تصل لتصير رصيда لمزيد من الفاعلية لدور تركي.
- كان معيار الأتراك كيف تتطوّر المساهمات من الجميع لتصير تغطية كافية لإلاعاع عن مناطق عازلة يظلها حظر جوي.
- رغم العناقيد التركية المستمرة للإقرار ببلوغ مرحلة الاستتصاء، كان الآخرون يبلغون هذه المرحلة تباعاً إلا السعودية وأول الواصلين كان الأميركيون منذ عود أساطيلهم.
- مع التقاهم النووي الإيراني تغيّرت أشياء كثيرة أهمّها أنّ الحرب على «داعش» صارت بوليسية تامين لانتخابات الرئاسة الأميركية بالنسبة إلى أوباما وإدارته وصار انخراط تركيا فيها شرطاً لنجاحها والمشاركة مع إيران عصب النجاح.
- سقطت المناطق العازلة أسس وسلّم الأتراك بالالتزام، وإن الوقت قد حان للمتموضع الجديد وإن الحرب انتهت ولا مكان للمباردة.
- انتفضت الحرب على سورية ولو بقيت ملامحها وأصوات معاركيها والدماء.

التعليق السياسي

حربُ الإعلام

■ **عدنان كنفاني**

مع تقدّم وسائل الاتصالات والتقنيات العامّة بشكلٍ متسارع، وتعدد مصادر المعلومات، سواء من خلال القنوات الفضائية أو الإعلام المرئي أو السموع أو المقروء، أصبح العالم كله يشبه قرية صغيرة. لا تغيب عنه معلومة، ولا يتأخر وصولها وتعميمها بشكلٍ واسعٍ ومنقطع النظير على العالم كله، وأصبح من المعروف أيضاً مدى تأثيرها في الرأي العام، وبخاصةً البعيد عن مجرى وساحة الأحداث، سواء كان إعلامياً نزيهاً ومحايداً، أو إعلاماً مضللاً له غايات خبيثة أخرى. شريكاً في حملات الهجوم والتشويه والتزييف المقصود.

ومن الطبيعي أن يكون للإعلام «المحايد» ضوابط، أهمها الضابط الأخلاقي والصدقّي في نقل الخبر، والحيادية... ولكن، هل تحققت هذه المعايير في الحملة «أو بالأصح» الحرب الإعلامية منطّعة النظير بإعلانها السافر على سورية، كما تتعرّض له سورية الآن؟ لقد كان الإعلام، ومثذ وقد سابق لإفلال الأزمة في سورية يؤسّس لتحقيق مصاديقه مخدّعة كي يستقطب الناس المتعلّطين باكتريتهم الحرية والتحرر من الاحتلال والهيمنة، الذين آمنوا بأن الطريق إلى ذلك يأتي من خلال المقاومة التي حققت الانتصارات الأهم في تاريخنا الحديث، وكان سدائرا لتلك الإعلام من استقطاب أسست عملها على الفعل المقاوم في كثير من المناطق الساخنة، أهمها الأحداث التي جرت في جنوب لبنان، وفي فلسطين، وفي الحرب التي أعلنت على غزة، وبالفعل تمكّن هذا الإعلام من استقطاب الجماهير، وأصبح بالنقاد بشكلٍ متصّن الأهم والأصدق والأكثر التصاقاً بالمقاومة بالنسبة للجماهير، ثم أصبح يخثّ التوجّه يشغل على التحريض والكتب والفبركة والتوهيل والتزييف الواضح للجمع، وبدعم مشبوه من قوى النشر في العالم، وتطوع عملاء وخوّن على كل المستويات، تارة عمال، وتارة بالمنصب، ويكثير من وسائل الإغراءات التي تستلهم عقول الجبهة والأتانيين العابثين بقدر الأزمة، من الداخل ومن الخارج السوري، وأعلنت حرباً شعواء ضروس على سورية الدولة والأرض والبشر، وأركز على أنّ المستهدف هو سورية كدولة وحضارة وموقع ومقاومة، وما شعارات الإصلاحات والحريّة وما إلى ذلك إلا طباق وهمة تدفع للغبابة الخبيثة الأساس لتفتيت وتدمير سورية لموقعها المتميّز جغرافياً، وتمسكها بخيار المقاومة، وتحالفا مع المقاومة في كل مكان، والتصميم على السيادة الوطنية مهما كان الثمن غالياً. لقد أصبح خطر الإعلام أشد وطأة من خطر الحرب ذاتها، وأشدّ خطراً على عقول المكاتب بعيد أن سخرت في طرائق توصيلها للمعلومة كل وسائل الكتب والتزييف، مدعومة لوجستيا، ومن ماكيته مالية هائلة، ومن قوى أجنبية استعمارية عسكرية لها أكبر البطماع في المنطقة، وكل ولد الحراك الجب المفقول، يصبّ بول الأبرار في مصلحة الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل والطامع إلى مزيد من الهيمنة والاحتلال والتوسّع والسلطة السياسية والاقتصادية.

ليس عيباً أن تحترف باننا لا نستطيع أن نجاري الإعلام المضادّ

البناء

لا مادياً ولا فنياً ولا تقنياً، بل بغرض علينا الحال مواصلة الصمود والنصدي بقرارتنا الذاتية، وبالاعتماد على النخبّة من الإعلاميين، ومن المنقّفين الطليعيين القادرين على الوصول إلى الناس، ومن خلال إيقاظ الوعي الوطني والقومي، وشرح وتشرّح خيوط المواجهة، وتداعياتها، ويكل الوسائل المتاحة، المرئية والمسموعة والمقروءة والمحاضرات والندوات، ومن خلال الاتصال المباشر مع الناس في كل مكان، ومن خلال كافة نتاجاتنا الأدبية والفنيّة أيضاً، ومن هنا دور الهام للمنقّفين والفنانين والأدباء والشعراء والباحثين الحقيقيين الذين يضعون خيار سيادة الوطن في مقدّمة أولوياتهم.

الإمر ليس سهلاً يمكن الكفر عنه ببساطة، بل هو صعب، وصعب جداً في ظل ما يجري، لكن ليس أمامنا غير الصمود والتصدي بما نملك من وسائل، ومعنا الأصدقاء الشرفاء في العالم.

عندما تستعرض أسيدي في هجومات مباشرة وغير مباشرة من أكثر من ثلاثين دولة، بعضها من الدول العظمى، «الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة القرار في المجالس والهيئات العالمية والديولة»، وكذلك الاتحاد الأوروبي، وهم يؤلّون بالسلح الحديث المتطوّرة قتل وتدمير، وكذلك من القوى والمنطقة وبخاصةً بعض دول الخليج، وما يضحّون من أموال، وتسهيل شحن ودخول وتحويل وسائل القتل والتخريب إلى سورية، وهم أبعد الناس عن قيم الديمقراطية، ثم مجرد ممالك ومشيخات تسلطت على البلاد بدعم من أسيادهم، وكذلك من بعض الذين يدعّون بأنهم مشايخ دين وعلم، يفتّون بما لم ينزل الله به، ووصلت بعض الفقاوى إلى حدّ اللامعقول واللاواقعي والمقاومة بكلّ مناحيها ومرامياها؟! إلا الحنيف، ويفترون على الله والناس الكذب والتدجيل، وبالمرتزقة الذين يجلبونهم من أصقاع الأرض، قتلّة ومتطّرفين وجبهة وساديين، ومجموعة من الخوثة الذين استمروا خيانة الوطن، والعمالة للأجنبي، هربوا من ساحة الوطن إلى حيث رعد الحياة، وأفخم الفنادق، وأموال طائلة، ثم يدعّون بأن هناك من يدعم صمود سورية سياسيا سواء من دولة روسيا أو الصين أو دول بريكس، أو دعماً مباشراً في بعض ظروف ومواقع من رجال في حزب الله المقاوم، أو من بعض جهيات المقاومة الفلسطينية.

ولم لا الحرب معلنة على المقاومة بكلّ مناحيها ومرامياها؟! إلا تستدعي هذه الحرب الطامحة بكلّ تداعياتها أن يكون هناك لحمة قومية قادرة على إنقاذ الأزمة من الاستلاب والاحتلال والهيمنة؟ أحياناً... مهسة حتّ أوقولها، من المهّم جدّاً أن نعيد ترتيب مشهدها الإعلامي بكثير من الوعي والمشاركة، إذ لا يصحّ ولا يجوز أن نستقي أخبار ما يجري في بلدنا من وسائل إعلام خارجية، ولا خوف أبداً من بيان الحقائق فقد ثبت، وعبر أكثر من أربع سنوات على الأحداث، أنه قادر على التحمّل والصبر والصمود والفهم وتقدير الوضع الأامور.

الوقائع الأهم الذي لا يفارق إيماني، هو في أنّ كلّ ما يبدو على المشهد من هيمنة إعلام مضادّ وكاذب ومزيّف، هو مشهد آني وموقت ومعيب وزائل لا محالة، ولن يجني أحد منهم خير الخسران المبين، ونحن الباقون لأننا أصحاب الحق والمصاديق والحضور.

الطائف... الإصلاحات السياسية

■ **حسين ماجد**

تتابع «البناء» نشر دراسة الأستاذ حسين ماجد عن اتفاق الطائف، وفي هذه الحلقة يتناول الكاتب الإصلاحات السياسية...

١ - مجلس النواب: مجلس النواب هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

1 - ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.
2 - للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه، ونائب رئيسه، وفي أول جلسته يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه، بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، بناءً على عريضة، يوقعها عشرة نواب على الأقل، وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد جلسته لملء المركز الشاغر.

3 - كل مشروع قانون، يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدرجه في جدول أعمال جلسته عامة، وتالوته فيها، وضني المهلة المخصوص عنها في الدستور، دون أن يعبّد به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4 -الدائرة الانتخابية هي المحافظة.
5 - إلى أن يضع مجلس النواب، قانون انتخاب، خارج القيد الطائفي، توزّع المقاعد النيابية، وفقاً للقواعد الآتية:
- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- نسبياً بين مذاهب كل من الفئتين.
- نسبياً بين المناطق.

6 - يزيد عدد أعضاء مجلس النواب إلى 108 مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، أما المراكز المستحقة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي سُفرت، قبل إعلانها، فتمتلا بصورة استثنائية، ولمرة واحدة، بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7 - مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس الشيوخ لتمثل فيه جميع العائلات الروحية، وتختصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

من المفيد الإشارة إلى أنّ جميع هذه البنود أعلاّه، لم تصبح موادّ دستورية بتاريخ 21 أيلول من العام 1990، وأنها أيضاً بمغفلها، تحدّثت عن قضايا تنظيمية، وإجرائية، وإدارية، يمكن إصدارها بقوانين، ومراسيم، وأنظمة داخلية، لأنّ الدساتير تضعها الشعوب لتحمي نفسها من الحكام، وتضمن حرياتهم، وكراماتهم، ولا بدّ من الإشارة أيضاً، إلى عدم تحديد طائفة، أو مذهب رئيس المجلس، الذي جرت العادة أن يكون شيعياً، بحكم الميثاق الوطني، الذي قضى بتوزيع الرئاسات الثلاثة، على الطوائف، وفقاً لحجمها الديموغرافي، استناداً إلى إحصاء العام 1932، من العلم أنّ نتائج هذا الإحصاء، تقضي بأن تكون رئاسة مجلس النواب للطائفة السنية، وموارة 8,28 المئة، سنة 4,22 في المئة، شيعية 6,19 في المئة، ورئاسة مجلس الوزراء للطائفة الشيعية، مع العلم أنّ عدد السكان 785543 نسمة، 2,51 في المئة المسيحي، و4,48 في المئة مسلم، أما كون مجلس النواب هو السلطة التشريعية، فيستوجب أن يكون هو شريعياً أولاً، وكونه يمارس الرقابة على الحكومة، يستوجب أن يكون خارجها، ومستقلة عنها، وليس شريكاً لها، كما حصل في الشراكة الثلاثية الطائفية التي كانت تتفاسم «العائلات» بعدالة وسواوة.

- يُنْتَخَب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس، من دون ذكر للنضاب المطلوب للاجتماع، والنسبية المطلوبة للفوز ومدّة الولاية وإمكانية تجديد الولاية.
- لماذا لا يحقّ أن تسحب الثقة، إلا بعد عامين ولمرة واحدة، ولماذا بالثلثين؟

■ **سحر أحمد علي الحارة**

هل هبطت الطائفة والمذهبية والعرقية على دنيا العرب وأوطانهم من الفراغ؟ أم هي تاريخ العربية في هذا الظرف التاريخي الخاص جداً، وإنسانياً؟ أم قد أصبحت الآن جزءاً من حياتنا اليومية وقد استخدمها الأعداء لتدمير بلدنا وتفتيت وحدتنا الوطنية، فلا بد لنا من البحث عن حل جذري لهذا الفكر الهجين الطارئ على الأمة، والبحث بقضي العودة إلى الأصل، إلى نقطة البداية في أسباب انهار المشروع النهضوي العربي في كل بلد على حدة، وفي البلدان العربية مجتمعة، بدرجات مختلفة ومتفاوتة.

نقطة البداية في انهيارها، هي بلا شك غياب حرية التفكير الديني والسياسي وتحول الاستبداد الديني إلى استبداد سياسي شامل من خلال أنظمة مختلفة ومعادية شعوبها، ومعيقة لحركة التاريخ العربي وتطوره، فجاءت القوى التكفيرية المرتبطة بمشاريع الأعداء من خارج الوطن لعملا الفراع السياسي والفكري العربي، لا بد من إعادة التوازن إلى مجتمعنا من خلال إطلاق مبادرة سياسية تاريخية كبرى وشاملة لكل نواحي حياتنا.مبادرة تعتمدحرية الفكروالاعتقاد الديني والسياسي وتأسيس الأحزاب والجمعيات وبناء دولة المواطنة والمساواة وسيادة القانون. إنّ بناء الدولة الوطنية الحديثة والوصول إلى مصالحه وطنية عامة وجسادة، يقتضيان بالضرورة حشد كل القوى والشخصيات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية على برنامج سياسي وطني نهضوي جامع، يقوم على الحقيقة والمصارحة والمسامحة والسيادة والإرادة الشعبية الحرة التي ترفض التدخل الخارجي والفكر التكفيري معاً، كما ترفض العنف والإرهاب وترسم بديقة طريق بلانداًلقفة تاريخية كبرى، تعتمد دستوراً تعاقدياً على ثوابت وطنية اجتماعية واقتصادية تكاد تحقق الإجماع بين أبناء الشعب.

إنّ إطلاق حرية العمل السياسي وتعدّد الأحزاب والتيارات السياسية، مع ما يرافقه من حرية الفكر والإعلام، يحاصر المشروع الإرهابي التكفيري ويسبب البساط من تحت القوى الإقليمية والدولية التي تحاول تدمير المنطقة وتفتيت الشعب عرقياً ومذهبياً ووطنياً.

الأمة كلها أمام منطع تاريخي كبير واستحقاق سياسي يقتضي الاحتكام إلى الإرادة الشعبية

أراء

التطويف والتسييس

لبناء دولة المؤسسات على مبادئ عقد اجتماعي جديد يكرّس ثقافة الانتماء والانفتاح والمواطنة الحرة المتساوية.

إنّ التحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية في هذا الظرف التاريخي الخاص جداً، وهي تعيش مرحلة انتقال كبرى من عصر إلى عصر، بعد أن بدأت خصائص الأنظمة القائمة تنهار بسبب انتهاء الشرط التاريخي الذي أنجبها من خلال معطيات وشروط تاريخية سابقة، الشكل القديم للسلطة في كل بلد على حدة، بدأ يتفكك وينهار، مترافقا مع فراع استراتيجي سياسي كبير تحاول قوى الإرهاب والتدخل الخارجي أن تتلاءم لمصلحتها وبما يدمر حاضر الأمة ومستقبلها، أما النظام الإقليمي فقد يتفكك وينهار أيضاً من الجامعة العربية إلى الاتحاد الأريقي ومنظمة العمل الإسلامي، وحتى تجربة الاتحاد الأوروبي أصبحت موضع شك وتسؤال حول إمكانية استمرارها، في ظل التعقيدات الدولية الراهنة، والنظام الدولي الذي كرّسته الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من تأسيس منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بدأ يفقد ميزته التاريخي وشروط بقاءه، باعتبار جميع الأطراف، وتحاول الدول العظمى إعادة تشكيل نظام عالمي جديد على مفاصصها.

حساب انهيار الدول وتحولها إلى دول فاشلة عبر فوضى مدعّرة تكاد تشمل الآن الكثير من الدول في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وحتى في قلب أوروبا أيضاً. إنّ الصراع الدولي على أشدّه الآن، لكنه يتجلى على شكل حروب بالواسطة كما يحصل في سورية واليمن والعراق والسودان والصومال وليبيا وأوكرانيا. هذه الأزمة الكونية الكبرى تقتضي اتخاذ مواقف تاريخية كبرى لمواجهتها وحلها، وعلى القوى الحية في المجتمع العربي كافة بكل بلدانه من دون استثناء،أن تتلقّف برنامجاً توحديداً شاملاً يتحقّق حوله أكبر قدر من الإجماع الوطني لتحديث البنية السياسية الحقوقية للنظام السياسي العربي وبناء الدولة العربية الحديثة وإطلاق موجة واسعة ومنضبطة من الحريات العامة والخاصة ومساعدة المجتمعات على النضج السياسي لتحصين الوحدة الوطنية وبناء عصر عربي جديد يجده ل مكاناً في النظام العالمي والنظام الإقليمي على أسس متساوية ومتكافئة.



«الماروني»، قد أسر، وسجن في «الطائف» وتمّ تجريد من صلاحيته، وفككت السيطرة المارونية السياسية، التي حكمت البلاد ما يقارب السبعين عاماً، محتركة السلطات الثلاث لمدة عشرين سنة 1922 - 1943 بعيش منفرد، وتحث راية ميثاق «عيش مشترك» لمدة 47 سنة.

وبهذا الإنجاز يكون «الطائف» قد حقق كاتت تتال من الدستور ولا تحترمه، ولا تحترم الرئيس أيضاً. والسؤال هو، بأي منطق، وبأي شرع، وتشريع، تصدّر قوانين ومراسيم وقرارات، دون موافقة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وكيف ستستقيم أمور هذه الدولة؟

ثالثاً: مشاركة معطلة، دورها مزدوج، سلبياً أحياناً، وإيجابياً، أحياناً أخرى... تسمية رئيس الحكومة، تشكيل الحكومة، المفاوضات لتعيد المعاهدات الدولية، دعوة مجلس النواب إلى الانسقاد، جميع هذه القضايا، يحتاج بعضها، للتوافق بين رئيسي الجمهورية وبعضها، لبعضها للتنازول بين رئيسي الجمهورية ومجلس النواب. ومن المفيد التوقف عند الفقرة السادسة التي تنص على تسمية رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس المجلس النيابي استناداً الى استشارات نيابية ملزمة، والسؤال هو، هل الاستشارات النيابية، ملزمة بالنتكل أو بالنتيجة؟ فإذا كانت بالنتكل، يمكن متابعتها مع رئيس المجلس النيابي، وقرار تسمية رئيس الحكومة يكون بيد رئيس الجمهورية، وإذا كانت نتيجتها هي الملزمة، فلا مبرر لإجرائها، ولينتخب مجلس النواب رئيساً للحكومة. لأنّ ما يحصل هو إعلان، كلف به الرئيس منفرداً، وتوقيع رئيس الجمهورية على بقية الأمور ضرورية، وغير كافية.

أخيراً، إنّ الفقرة الأخيرة «صلاحيات» الرئيس، تعتبر أن لا يتصل عليه حال قيامه «بوظيفته»، ولم تقل ممارسته لسلطته، أو لصلاحيته، فإين هو القويّ، القادر على هذا العمل؟

والرئيس، «يوجه الرسائل، يحيل المشاريع، يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد،

السياسية.